**منهج تحليل المضمون (المحتوى)**

**(المجتمع والعينة، الصدف والثبات، المزايا والعيوب)**

**المجتمع والعينة في تحليل المضمون:**

 يختلف مجتمع أو وحدة الدراسة في تحليل المضمون باختلاف أهداف البحث، فلو كان الباحث يريد تحليل محتوى صحيفة يومية معينة مثلا، فإن مجتمع البحث هو جميع أعداد الصحيفة الصادرة خلال الفترة التي يغطيها البحث. فإذا كانت أهداف البحث تدور حول ما يدور في برامج تلفزيون ما،يكون مجتمع البحث البرامج التي تبث خلال ساعات البث التلفزيوني. وقد تتأثر عملية تحديد وحدة البحث بعدة عوامل مثل استمرارية أو انقطاع الجرائد والمجلات لفترة زمنية معينة، توفر أو عدم توفر النصوص المطلوبة بالكامل، ومدى تمثيل أو عدم تمثيل المفردات لوحدة البحث محل الاهتمام والدراسة.

 ومن الطبيعي أن يكون مجتمع البحث واسعاً في بعض الأحيان قلما يستطيع الباحث أن يدرسها بدراسة شاملة، وعليه أن يلجأ إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة أو البحث. ومن أكثر أنماط العينات المستخدمة في دراسات تحليل المضمون عموماً العينة المتعددة المراحل أو عينة التجمعات، والعينة العشوائية المنتظمة.

إذن فالعينة المختارة في الدراسات التي تستخدم أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات قد تشمل (الكلمات، العبارات، الجمل، الفقرات، المباحث أو الأجزاء، الفصول، المقالات، الكتب، الخطب، الوثائق، البرامج المرئية والمسموعة، الجرائد والمجلات، السيرة الذاتية للقادة) وغيرها.

**الصدق والثبات في تحليل المضمون:**

 لقد تناولنا من قبل مشكلة الصدق والثبات، إذ تعتبر من المشاكل الملحوظة التي ما زالت تواجهها العلوم الاجتماعية، نظراً للاستحالة ضبط شروط البحث في علم الاجتماع بنفس الدرجة الموجودة في العلم الطبيعي، ونظراً لطبيعة الظواهر والسلوك التي تدرسه هذه العلوم من ناحية أخرى. وعليه فالعينة المختارة قد لا تمثل بالضرورة مجتمع أو وحدة البحث بدقة، وإن خطأ التحيز قد يحدث في أي دراسة، فإنه يمكن القول بأن مشكلة الصدق قد لا تختفي من مجال البحث الاجتماعي والسياسي.

 كما أن اختيار فرضية أو فرضيات الدراسة في إطار عينة مختارة لا تمثل بالضرورة مجتمع البحث، إلى جانب بروز ما يعرف بخطأ الصدفة. وقد يقود ذلك إلى بروز مشكلة الثبات، وهي مشكلة تبرز عموماً في حالة قيام باحث بدراسة أو تطبيق نفس منهجية البحث على مشكلة بحثية معينة مع عدم الوصول إلى نفس النتائج أو التعميمات.

 وثمة إدعاء مؤداه أن البحوث الكمية أكثر ثباتاً، والبحوث الكيفية أكثر صدقاً. ويعود ذلك إلى أن البحوث الكمية أكثر تقنيناً وضبطاً، في حين أن البحوث الكيفية أقل تحديداً وأكثر تأثراً بذاتية المبحوثين. وإذا كان التقنين والضبط يرتبطان بالثبات، فإن فهم الاستجابات الذاتية للمبحوثين يؤدي إلى تفسير أكثر صدقاً لها.

 وهناك عدة طرق لتقدير الثبات في تحليل المضمون كما يلي:

1. إعادة التحليل: يقوم الباحث بتحليل عينة من المادة قيد الدراسة ويترك تلك المادة لفترة كافية من الزمن( أسبوعين أو أكثر( ثم يعود لتحليل المادة نفسها. ويستخرج معامل الاتفاق بين التحليلين.
2. الاتفاق بين محللين مستقلين: يقوم محللان مستقلان بتحليل العينة نفسها, ثم يجري حساب معامل الاتفاق بين التحليلين.

وتشير الدراسات إلى أن معامل الثبات المقبول يفوق (80%).

 إذن، يعني بالثبات، حدوث توافق أو تطابق بين النتائج التي يتوصل إليها أكثر من باحث يستخدم نفس فئات التحليل على نفس المضمون.أما المقصود بالصدق في حالة الدراسات التى تستخدم أسلوب تحليل المضمون هو صلاحية فئات تحليل المضمون لقياس ما هو مراد قياسه.

**مزايا وعيوب تحليل المضمون:**

 يمتاز أسلوب تحليل المضمون بعدد من المزايا هي:

1. إن عدم الاتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكان وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.
2. لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.
3. هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

 ورغم هذه المزايا إلا أن استخدام هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب مثل :

1. كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.
2. قد لا يستطيع الباحث الإطلاع على بعض الوثائق الهامة والتي تتسم بطابع السرية.
3. قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها.

 رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا استخدم المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها.